تعليل الأحكام النحوية عند الجرجاني في كتابه سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية

م.م. أبرار طالب سلمان الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
AbrarTalib70@gmail.Com

الملخص

يُعَدُّ ركن الدين الجرجاني (730هـ) من أعلام النحاة في القرن الثامن الهجري، وواحدًا من أهم علماء المدرسة النحوية المتأخرة التي حاولت شرح المتون النحوية، وتقعيد مسائلها، وبيان أحكامها، وعللها، وقد تأثر الجرجاني، بشكل واضح، بعلماء المدرسة البصرية في التعليل والقياس، من خلال بيانه للمسائل وتعليل الحكم النحوي، وفق الأدلة القياسية، وهي السمة الأبرز في مذهب البصريين، وعلى الرغم من انتمائه للمدرسة البصرية؛ إلّا أن ذلك لم يجعله متعصبًا لمذهب دون آخر، بل وقف على رأي الكوفيين في كثير من المواضع فيناقشها، ويوازن بينها وبين رأي البصريين، ويختار الرأي الأقرب إلى القياس، وقد كشف هذا البحث عن تعليل الأحكام النحوية عند الجرجاني في كتابه سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية؛ للوقوف على ملامح التفكير النحوي المتأخر، وطرائق الاستدلال والتعليل التي اعتمدها الجرجاني في تفسير القواعد وترجيح الأقوال.

الكلمات مفتاحية: التعليل، الأحكام النحوية، ركن الدين الجرجاني، سرائر العربية

Abstract

Rukn al-Din al-Jurjani (730 AH) is considered one of the most prominent grammarians of the eighth century AH, and one of the most important scholars of the late grammatical school that attempted to explain grammatical texts, establish their issues, and clarify their rulings and reasons. Al-Jurjani was clearly influenced by the scholars of the Basra school in reasoning and analogy through his clarification of issues and reasoning of rulings. The grammarian according to the standard evidence, which is the most prominent feature of the Basran school of thought. Despite his belonging to the Basran school, this did not make him a fanatic for one school of thought over another. Rather, he adhered to the opinion of the Kufians in many places. He discusses it and compares it with the opinion of the Basrans and chooses the opinion closest to analogy. This research has revealed the justification of grammatical rulings according to Al-Jurjani in his book "Sara'ir Al-Arabiyyah fi Sharh Al-Wafiya Al-Hajibiya", to understand the features of later grammatical thinking and the methods of reasoning and justification that Al-Jurjani relied on in interpreting the rules and preferring opinions.

Keywords: reasoning, grammatical rules, Rukn al-Din al-Jurjani, secrets of Arabic

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه المنتجبين، وبعد:

يُعَدُّ التعليل النحوي من الموضوعات المهمة التي شغلت علماء النحو قديمًا وحديثًا؛ إذ سعى النحويون إلى الكشف عن العلل والدواعي التي تقف وراء الأحكام النحوية، سواء ما تعلق منها بالإعراب أو البناء أو غيرهما، وقد أختلف منهج النحويين في ذلك، بين من يكتفي بالسماع والرواية، ومن يميل إلى التعليل العقلي والقياس، وُيعد ركن الدين الجرجاني من أبرز علماء النحو، الذين عنوا بتعليل الأحكام النحوية في كتابه سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، إذ أمتاز كتابه بكثرة عِلله واهتمام مؤلفه بتوضيح الأصول النحوية، وعلى الرغم من هذا إلا أن الجرجاني لم يحظَ بعناية وافية من مؤرخي التراجم، فنزرت المصادر التي ترجمة لحياته، ولم تفصل في أخباره من حيث ولادته ونشأته وحتى سنة وفاته.

ويأتي هذا البحث ليبرّز منهج ركن الدين الجرجاني في تعليل الأحكام النحوية، فكان بعنوان (تعليل الأحكام النحوية عند الجرجاني في كتابه سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية)، وجاء على مبحثين، مسبوقين بتمهيدٍ، ومتلوين بخاتمةٍ.

التمهيد:

أولًا: ركن الدين الجرجاني (نتاجه الفكري – منهجه النحوي)

هو ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني الإستراباذيُّ، الحليّ منشـأً، الغـرويُّ مسـكنًا (الأمـين، 1983م، صـفحة 425/9) (الحسـيني، 1414هـ، صـفحة 532/1) (كحالـة، 1961م، صـفحة 46/11)، ولا يُعـرف على وجه التحديد تأريخ ولادته، ولكن هنالك إشارات واردة في المصادر إنه ولد في القرن السابع الهجري؛ كونه كان أحد تلاميذ العلامة ابن المطهر الحلي(ت726هـ)، وقد شرح كتابه (مبادئ الأصول)، وفرغ منه سنة(697هـ) (الجرجاني، 2023م، الصفحات 22/1-24).

كتب ركـن الـدين في الكثير من المؤلفات المختلفة كالنحو، والبلاغة، والمنطق، والأصول، والفقه، والتفسير، وعلم الكلام، والأخلاق، والزهد، ولم يكتفِ بهذا بل كان يعرّب ما وقع تحت يده من مصنفات غير عربية منها رسـائل الخواجـة نصـير الـدين الطوسـي(ت 672هـ)، ومـن أشـهر مؤلفاتـه (الأمين، 1983م، صفحة 426/9) (الجرجاني، 2023م، الصفحات 29/1-34-30):

1- الأبحاث في تقويم الأحداث
2- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة
3- سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، وغيرها كثير.

أما كتبه المعرّبة، فهي:

1- الأخلاق النُّصيرية في تعريب الأخلاق الناصرية: وهو ترجمة لكتاب الأخـلاق الناصـرية لنصـير الـدين الطوسـي، الـذي عُنـي ركـن الـدين برسـائله وكتبه عناية خاصة، وقد قال السيد أحمد الحسيني في ذلك: "ترجم أكثر

رسائل نصير الدين الطوسي إلى العربية لاستفادة طلبة العراق، غيرة عليها من الضياع، وترجماته التي رأيناها جيدة التعبير رصينة الألفاظ، ..." (الجرجاني، 2023م، الصفحات 33/1-34) (الحسيني، 1414هـ، صفحة 532/1)، وهذا يعني أن ركن الدين كان مهتمًّا بمتطلبات عصره، إذ إنه يترجم الكلام من الفارسية إلى العربية؛ من أجل إفادة الطلبة.

2-تعريب أساس الاقتباس في الميزان.

3-تعريب أوصاف الأشراف، وغيرها.

لم تذكر كتب التراجم تأريخ وفاته؛ إلّا أنه يمكن تحديد ذلك على وجه التقريب؛ وذلك بالنظر إلى تأريخ فراغه من تصنيف كتابه (الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة) سنة(729هـ)، كما نص هو رحمه الله بخط يمينه في نهاية الكتاب، فضلًا عن أنه وقف على نسخة مخطوطة من المجلد الرابع من كتاب (التحفة السعدية) لقطب الدين الشيرازي(ت710هـ)، كان الشيخ ركن الدين الجرجاني قد نسخها سنة(730هـ)، وهذا

يعني أن الجرجاني كان حيًّا سنة (730هـ) على وجه اليقين (الأمين، 1983م، صفحة 426/9) (الجرجاني، 2023م، صفحة 35/1)، والله أعلم.

واعتمد في منهجه النحوي على الاستيعاب لآراء البصريين والكوفيين، ثم بيان حجج كل منهما، وبعدها يرجح الرأي الأقوى حجةً عنده، ولم يكن اختياره لرأيه مبنيًا على منزلة القائل بين النحاة وإنما بقوة الحجة واستحكامها عنده، فضلًا عن ذاك فقد وَهَنَ آراء بعض كبار العلماء من خلال الأدلة، وكذلك تفرّد الجرجاني في نظره النحوي الذي خالف فيه كبار علماء النحو (الجرجاني، 2023م، صفحة 59/1).

ثانيًا: قيمة الكتاب العلمية:

يعد كتاب سرائر العربية من أوائل الشروح لمنظومة ابن الحاجب بعد شرح ابن الحاجب نفسه على منظومته، ثم يأتي بعده شرح الملك المؤيد (ت732هـ) وهو قيد التحقيق، لهذا يُعد شرح ركن الدين الجرجاني خدمة لكافية ابن الحاجب التي هي أصل هذه المنظومة المشروحة، فضلًا عن أنه يعد الكتاب الرابع من بين الكتب التي عنيت ببيان حكمة العربية وأسرارها؛ فهو ينطلق من عنوانه للدلالة على هذا البيان في الكلام على أسرار العربية وبيان حكمتها (الجرجاني، 2023م، الصفحات 59/1-60).

ثالثًا: التعليل النحوي:

لقد بدأ التعليل النحوي في القرن الثاني الهجري على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، قال ابن سلام (ت231ه): "فكان أول من بعَّج النحو ومدّ القياس والعلل" (الجمحي، 1431هـ، صفحة 14/1)، وتابعه في الاهتمام بموضوع التعليل الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)، إذ يعد من أوائل العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، إذ ذكر الزبيدي (ت379هـ) إن الخليل استنبط من علل النحو مالم يستنبط أحد، ومالم يسبقه إلى مثله أحد (الأندلسي م.، 1435هـ، صفحة 47)، وقد سُئل الخليل عن مصدر العلل، فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علمًا" (المبارك، 1965م)، وتابعه تلميذه سيبويه(ت180هـ) بقوله:

"وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهًا" (سيبويه، 1988م، صفحة 32/1).

والمراد بالعلة النحوية: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرِّف" (الحلواني، 2011م، صفحة 105)، وهذا يعني أنّ مهمة العالم لا تقتصر على الظاهرة اللغوية عند تقعيدها، بل تمتد إلى الحكمة التي هدفت إليها تلك الظاهرة.

فإذا كانت الظاهرة مبنية على استقرار جزئي للقاعدة النحوية؛ فالتعليل هو تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى، وهذه هي الغاية من التعليل عند النحويين.

المطلب الأول: التعليل النحوي في باب الأسماء

أولًا: العلة النحوية في إعراب الأسماء الستة بالحروف:

اختلفت آراء النحويين في إعراب الأسماء الستة أو الخمسة كما اسماها بعضهم بإسقاط (هَنُ)، فيرى الجرجاني (730هـ) أنها معربة بالحروف موافقًا بذلك ابن الحاجب (646هـ)، الذي قال: "وهو أنَّ هذه الأسماء لمَّا تكثرت لفظًا ومعنًى وكانت أواخرها حروفًا تقبل التغيير جعلوا إعرابها بالحروف طلبًا للخفّة إذ هو اكتفاءٌ بالحروف الموجودة" (الجرجاني، 2023م، صفحة 157/1)، فالتكثير اللفظي يكون في هذه الأسماء عندما تكون مضافة، والمعنوي بزيادة معناها عند إضافتها أو عندما تكون دالة على التثنية والجمع، وعّبر الجرجاني بموافقته فقال: "والأقرب ما أشار إليه المصنف" (الجرجاني، 2023م، صفحة 156/1)، ويرى ابن الخشاب سبب إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ هو توطئة لها في التثنية والجمع؛ وذلك لأن جمهور

النحويين توهموا بأن إعراب التثنية والجمع بالحروف سيولد نفور النفوس عند سماعها ذلك؛ لأن المألوف في الإعراب هو الحركات فعمدوا إلى تغيير جزءًا من الأسماء المفردة، وكانت أحداها هذه الأسماء فأعربوها بالحروف، لتقع الأنسة بها كون قد استقر مثل هذا الإعراب في جزء من المفردات (ابن الخشاب أ.، 1972م، صفحة 55)، وقد استقر على هذا الرأي أغلب النحويين أمثال قطرب (العكبري، 1995م، صفحة 90/1)، وأبو إسحاق الزيادي (العكبري، 1995م، صفحة 90/1)، وابن جني (ابن جني، الخصائص، 1952م، صفحة 318/2)، وغيرهم كثير (ابن الخباز، 2007م، صفحة 42) (ابن يعيش، 2001م، صفحة 152/1) (صاحب حماة، 2000م، صفحة 120/1) (الجوجري، 2004م، صفحة 51) (السيوطي، 1431هـ، صفحة 135/1)، أما سيبويه والأخفش وأبو علي فيرون أنَّ حروف العلة في الأسماء الستة، هي حروف إعراب دالة على الإعراب كالواو والياء والألف في التثنية والجمع، والإعراب مقدر فيها (العكبري، 1995م، صفحة 90/1)، والكوفيون ومنهم الفراء ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين؛ فهي معربة بالحركات والحروف (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 17/1) (العكبري، 1995م، صفحة 90/1)، وذهب أبو الحسن الربعيّ إلى أنها حروف إعلال حصل فيها نقل وقلب، إن الحركات منقولة إلى ما قبلها في الرفع والجر، والفتحة غير منقولة لخفتها، ويرى المازني أنَّ هذه الأسماء معربة بالحركات وأنَّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات (العكبري، 1995م، صفحة 92/1).

يتضح مما سبق أنَّ المذهب الراجح هو ما ذهب إليه ركن الدين الجرجاني، وهو أنَّ هذه الأسماء معربة بالحروف؛ لأنَّ الإضافة تغلب عليها، وأحيانًا تلازمها كما هو الحال مع (فوك، وذو مال)، والإضافة فرع على

الإفراد كما أن التثنية والجمع فرعان عليه، وأعربت بحروف العلة لأنها مشابهة الحركات (ابن الخباز، 2007م، صفحة 42).

ثانيًا: العلة النحوية في إعراب المثنى بالحروف:

يرى أغلب النحويين ومنهم الجرجاني أنَّ المثنى يعرب بالحروف وحدَّ سبب ذلك؛ بقوله: "اعلم أنهم لما عدلوا عن التكرار احتاجوا إلى علامة دالة عليه، وهي إما حركة أو حرف والحركة لا تليق للعلامة؛ إذ الاسم حينئذٍ يستحق حركة أخرى للإعراب فيؤدي إلى الجمع بين حركتين على حرف واحد فبقي الحرف، ثم أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام فخصَّ الألف بالمثنى حالة الرفع؛ لأنه قبل الجمع والرفع أقدم من الباقيين والألف أخف أختيه فكان رفع المثنى أولى بها، أو لأن المثنى أكثر من الجمع والألف أخف من الواو فأعطي الأخف للأكثر أو الأثقل للأقل معادلة بينهما" (الجرجاني، 2023م، صفحة 157/1)، فالحرف أولى من الحركة بأن يكون علامة للتثنية؛ لأن وضع الحركة سيؤدي إلى اجتماع حركتين على حرف واحد، حركة إعراب وحركة علامة دالة على التثنية وهذا غير جائز، ومن العرب من يجعله بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا (ابن مالك ج.، 1982م، صفحة 188/1) (ابن الصائغ، 2004م، صفحة 194/1).

وقد اختلف العلماء في ماهية هذه الحروف، فذهب الجرجاني إلى أنّ هذه الحروف نفسها إعراب، إذ يقول: "الإعراب نفس هذه الحروف وأنها هي الموضوعة للمعاني المعتورة على الاسم؛ مذهب قطرب والفراء، وأنها مع النون علامة للتثنية والجمع" (الجرجاني، 2023م، صفحة 159/1)، وهذا هو مذهب الكوفيين ومعهم الفراء وقطرب، محتجين بذلك على أنّ هذه الحروف كالحركات تتغير بتغير الموقع الإعرابي، فلما تغيرت كتغير

الحركات دلّت على أنها إعراب بمنزلة الحركات فلو كانت حروف إعراب لما تغيرت ذواتها عن حالها (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 29/1)، وعلل أبو حيان ذلك بقوله: "ولما كان الإعراب بالحروف فرعًا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعًا عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل تحصيلًا لكمال المناسبة" (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 220/1).

ويرى البصريون أنها حروف إعراب، وذهب الأخفش، والمبرّد، وأبو عثمان المازني، إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمر الجَرْمِي إلى أنّ انقلابها هو الإعراب، وحُكي عن أبي إسحاق الزجاج أنّ التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف المشهور (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 29/1).

ومما سبق يتبين أنّ المذهب الراجح هو ما ذهب إليه الجرجاني وجمهور الكوفيين؛ وذلك لأن الحروف

تتغير بتغير الموقع الإعرابي شأنها في ذلك شأن الحركات.

ثالثًا: العلة النحوية في اختصاص اللام بالاسم:

تعد اللام إحدى الخصائص التي تميز الاسم، ويقول الجرجاني في علة تخصيص اللام بالاسم: "إن اللام وضعت لتعيين ما شاع وتخصيص ما عمَّ، وذلك لا يمكن في الأفعال؛ لأن الفعل من حيث هو لا شياع فيه؛ إذ هو دالٌ على مجرد الحقيقة، والحقيقة الواحدة لا يتصور فيها الشياع، وأمَّا إذا نُظر إلى متعلقاتها فإنه وإن وجد فيها الشياع بالنظر إلى المتعلقات لكن استغنوا عنها بذكر المتعلقات؛ لأنها إذاذُكِرت ارتفع الشياع لأن الضرب المسند إلى

زيد مثلًا لا يشمل ضرب عمرٍو ولا غيره" (الجرجاني، 2023م، صفحة 127/1).

وهذا هو مذهب جمهور النحويين، فيرى أبو علي الفارسي أنّ اللام عندما تدخل على الاسم تخصه بغير ما كان يقع عليه وتزيل عنه الإشاعة التي كانت قبل دخول الحرف (الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، 2002م، صفحة 120) (الفارسي، الإيضاح العضدي، 1969م، صفحة 14)، ووافقه ابن الخشاب في ذلك، إذ يرى أنّ اللام عندما تتصل بالاسم تصبح كالجزء منه؛ فهي تغير طبيعة الاسم فتجعله شيئًا آخر بنقله من العموم إلى الخصوص، لأن قبل دخولها-اللام- كان الاسم نكرة شائعة فصار بها معرفة مختصة مقصورة على شخص معين، وكذلك فهي تعدل عن الاسم فيه كما يعدل عن الاسم الذي ليست فيه، إذ يقولون:(جاءنا سحر يا هذا)، يريدون سحرًا بعينه، فيمنعونه من الصرف؛ لكونه معرفةً معدولًا عن السحر المستعمل بالألف واللام، وهذا يدل على أنّ اللام تنزل منزلة الاسم إذا عدل عنه (ابن الخشاب م.، 1972م، صفحة 227).

وتابعه في ذلك أبو البقاء البغدادي (العكبري، 1995م، صفحة 207/1)، وابن يعيش الذي علل ذلك بقوله: " وإنما كان التعريف مختصًّا بالاسم، لأنّ الاسم يُحدَّث عنه، والمحدَّث عنه لا يكون إلّا معرفةً، والفعلُ خبرٌ، وقد ذكرنا أنّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً، ولا يصحّ أيضًا تعريفُ الحرف، لأنّه لمّا كان معناه في الاسم والفعل، صار كالجزء منهما، وجُزءُ الشيء لا يُوصَف بكونه معرفة ولا نكرةً، فلذلك كانت أداةُ التعريف مختصّة بالاسم" (ابن يعيش، 2001م، صفحة 87/1).

يتضح مما سبق أن العلماء اتفقوا على أنّ العلة في اختصاص اللام بالاسم هي نقلُه من كونه نكرةً شائعةً إلى معرفةٍ، وكذلك نقلُه من العموم إلى الخصوص.

رابعًا: العلة النحوية في إعمال المصدر عمل الفعل:

لم يذكر أغلب النحويين علة إعمال المصدر؛ بسبب انشغالهم بشروطه أكثر من انشغالهم بعلة إعماله، لاسيما أن كان المصدر مضافًا فبعضهم يعمله على إضمار (أنْ) والفعل، فنقول في: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا)، (أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا)، وكذلك اختلافهم في إعماله معرّفًا فمنهم من يجعله على إضمار فعل أو على تقدير مصدر ليس فيه الالف واللام.

أما الجرجاني فيقول في علة اعمال المصدر: "تعمل عمل الأفعال لدلالتها على معانيها" (الجرجاني، 2023م، صفحة 215/2) بمعنى أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأنه يدل على معناه.

وذهب ابن مالك إلى إيراد علة أخرى، إذ يرى أنّ المصدر يعمل عمل فعله؛ لأنه أصل والفعل فرعه، وليس لشبهه بالفعل فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها فهو عمل من باب الحاق الفرع في العمل – الفعل- بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به (ابن مالك ج.، 1982م، صفحة 1011/2) (الصبان، 1997م، صفحة 427/2).

وذكر الدماميني أنّ المصدر قد عمل؛ بسبب قوة مشابهته للفعل (الصبان، 1997م، صفحة 427/2)، وزعم بعضهم أنّ العلة في إعمال المصدر ليس شبهه بالفعل؛ وإنما لوضعه موضع الفعل (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 11/11).

يتضح مما سبق أنّ ما ذهب إليه ابن مالك أقوى من جهة القياس؛ إذ علّل إعمال المصدر بكونهأصلًا في الاشتقاق، وأن الفعل فرعٌ عنه؛ وليس لكونه مشبِهًا بالفعل في الدلالة الزمنية أو التصريفية كما عند الجرجاني؛ لذلك فإنني أميل إلى ترجيح رأي ابن مالك؛ لكونه أدق في التقعيد وأوضح في تأسيس العلة النحوية.

خامسًا: العلة النحوية في حذف المنادى:

الأصل في الاسم المنادى أن يكون موجودًا، وقد ورد محذوفًا في بعض كلام العرب، وانقسم النحويين في جواز حذفه على مذهبين:

الأول: جواز الحذف مطلقًا دون شرط أو قيد وهو رأي أغلب النحويين (السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1974م، صفحة 44/2) (الزمخشري، 1993م، صفحة 79) (ابن الشجري، 1991م، صفحة 410/2) (ابن يعيش، 2001م، صفحة 385/1)، ومنهم من قيّد حذف المنادى بمجيء فعل أمر، أو دعاء بعد الأداة (يا) وهو رأي ابن مالك، إذ يقول: "والتزمت في حذفه بقاء(يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء، لأن الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقدميه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا، حتى صار الموضع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك" (ابن مالك ج.، 1990م، صفحة 388/3)، وهذا الرأي غير دقيق؛ "لأنه لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أنّ يقدَّر بينهما اسم يتوجه النداء إليه، والذي يدلُّ على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، قال الشاعر:

يـــا لعَنْـــةَ اُلله والأقـــوام كلهـــمُ والصالحين على سِمْعَانَ من جَارِ

أراد: يا هؤلاء لعنة الله على سمعان" (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، الصفحات 96/1-97).

الثاني: منع الحذف وهو رأي ابن جني (ابن جني، الخصائص، 1952م، صفحة 378/2)، وأبو حيان الأندلسي، على جعل الأداة (يا) للتنبيه لا للنداء، إذ يرى أبو حيان أن حذف عامل النداء مع المنادى، وإبقاء أداة النداء فيه، إجحافٌ كبير (الأندلسي أ.، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 2181/4).

أما السبب في حذف المنادى؛ هو وجود قرينة تدّل عليه وهي الأداة (يا)، إذ يقول الجرجاني: " لما جاز حذف المفعول به للقرينة الدالة عليه كذلك جاز حذف المنادى؛ لأنه مفعول به أيضًا، والقرينة دلالة (يا) على مطلق المنادى وسياق الكلام على خصوصيته" (الجرجاني، 2023م، صفحة 381/1)، وإليه ذهب أغلب النحويين (الزمخشري، 1993م، صفحة 79) (ابن الشجري، 1991م، صفحة 410/2) (ابن يعيش، 2001م، صفحة 386/1)، ويرى أبو البركات الأنباري أنّ المنادى يحذف للعلم به (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 96/1).

يتضح مما سبق أن ركن الدين الجرجاني، قد علل جواز حذف المنادى بوجود قرينة دالة عليه وهي أداة النداء (يا)، وهذا التعليل لا يخلو من نظر، إذ إن الاقتصار على الأداة دون اعتبار السياق لا يكفي لرفع اللبس في جميع الأحوال، ولهذا فأنّ ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري أقرب إلى الصواب، إذ علل الحذف للعِلم بالمنادى، وهو تعليل أعم وأدق؛ لأنه يراعي المقام وسياق الخطاب، لا مجرد القرينة.

المطلب الثاني: التعليل النحوي في باب النواسخ

أولًا: العلة النحوية في إهمال (إن) المكسورة المخففة:

اختلفت آراء النحويين في (إنَّ) الناسخة، ما بين الإعمال والإهمال، وما بين السبب في إهمال (إن) المخففة، فيرى الجرجاني أنّ (إنَّ) إذا خففت تبقى عاملة؛ لأن العمل واجب بها وهو باقٍ، وهو أن تنصب الاسم وترفع الخبر وإن خففت، إذ يقول: "يجوز أن تخفف (إنَّ) وحينئذٍ يجوز أن تعمل وأن تُلغى؛ أما الإعمال فلأن الذي لأجله العمل وهو الاقتضاء باقٍ لم يزل بالتخفيف، وأما الإلغاء فقالوا: لزوال المشابهة اللفظية بسبب التخفيف؛ مثال الإعمال قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود:111)، ومثال الإلغاء قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ (يس:32)، والحق عندي: أنها عاملةٌ مطلقًا؛ تارةً في الظاهر وتارةً في ضمير الشأن كما قالوه في المفتوحة ولا أرى بينهما فرقًا، وذلك لأن اللفظ لا تأثير له في العمل أصلًا وإنما المقتضي للعمل هو المعنى وهو باقٍ، فانظر إلى عمل الفعل ولو بقي منه حرف واحد، بل ولو لم يبقى منه شيءٌ أصلًا إذا كان المعنى مرادًا" (الجرجاني، 2023م، صفحة 415/2).

وقد اختلفت آراء العلماء في إعمال (إن) وإهمالها، على ثلاثة مذاهب:

الأول: إعمال (إن) المكسورة المخففة، وهو رأي جمهور البصريين (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 159/1) (ابن عقيل ع.، 1429هـ، صفحة 378/1)، قال سيبويه: "وأهل المدينة يقرءون: "وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم "يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدْيَيهْ حُقّانِ وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ

ولـم أُبَل حين حُذف" (سيبويه، 1988م، صفحة 140/2)، فيرى سيبويه أنّ (إنّ) الثقيلة مشبهة بالفعل فتعمل، وإن خففت تشبيهًا لها بفعل قد حُذف بعض حروفه وبَقي عمله نحو: (لم يكُ زيدٌ منطلقًا)، وكذلك منع البصريون أن تكون (كلًا منصوبة بليوفينهم)؛ لأنّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها فلما نُصب بها دلَّ على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه.

الثاني: الإهمال، وهو رأي الكوفيين (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 129/1)، وابن هشام (الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، 1986م، صفحة 378)، لزوال المشابهة بين(إن) والفعل من حيث اللفظ؛ لأن (إن) على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، وإنها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل مبنيّ على الفتح، فإذا خففت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها.

الثالث: الإعمال على قلة، وهو رأي جماعة من النحويين، وعلتهم في ذلك إذا اهملت لزوال المشابهة اللفظية عن الفعل، أو لزوال اختصاصها بالأسماء، وإذا عملت كانت بمنزلة فعل سقط بعض حروفه وبقي عمله (ابن السراج، الأصول في النحو، صفحة 235/1) (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2008م، صفحة 468/2) (ابن القيم، 1954م، صفحة 249/1) (الجوجري، 2004م، صفحة 509/2).

وبعد عرض الآراء السابقة للنحويين، يتضح لي أنّ القول بإعمال (إن) المخففة على قلة، كما ذهب إليه بعض النحويين، أولى بالقبول من القول بإعمالها مطلقًا كما يرى ركن الدين الجرجاني، وذلك أنّ الأصل في التخفيف أن يُضعف قوة العمل، لا أن يُبقيها على إطلاقها، كما أنّ تعليلهم لإهمالها بزوال المشابهة اللفظية بالفعل، أو بزوال اختصاصها بالأسماء، تعليل يستند إلى مبدأ نحوي دقيق، ويُفسر تفاوت أحوال (إن) المخففة في

السياقات المختلفة، بخلاف رأي الجرجاني الذي يبقي العمل دون تفصيل أو تقييد.

ثانيًا: العلة النحوية في لزوم اللام الفارقة لـخبر (إن) المكسورة المخففة المهملة:

إذا خففت (إن) المكسورة جيءَّ باللام في خبرها، للفرق بينها وبين إن النافية، وإذا عملت (إن) المخففة لم تلزم اللام في خبرها؛ لأنه قد ظهر المقصود، وهي (إن) المخففة من الثقيلة وليست (إن) النافية، إلا أنّ ابن الحاجب يرى أنّ دخول اللام في خبر (إن) المخففة واجبًا سواء أكانت عاملة أم مهملة، ويعقب ركن الدين الجرجاني على هذا الكلام؛ بأنه أن كان من باب السماع فلا كلام فيه، أما إن كان من باب القياس فلا يجب دخول اللام؛ لأن دخول اللام إنما كان واجبًا لرفع اللبس، فإذا رُفع اللبس سقطت اللام.

يقول الجرجاني: "وإذا خففت لزمت اللام لئلَّا تلتبس بـ(إن) النافية؛ لأنّك إذا قلت: ((إنْ زيدٌ قائمٌ)) بغير اللام لم تدرِ أنك: أمثبت لقيام زيد أم نافٍ له. واعلم أنَّ المصنف قد عمَّم الحكم في لزوم اللام لـ(إن) المخففة مع الإلغاء والإعمال وكذا جار الله وابن معطٍ، وذلك إن كان من الاستقراء فلا كلام فيه وإلا فالقياس لا يوجب ذلك؛ لأنَّ لزوم اللام لا وجه له إلا رفع الالتباس بـ(إن) النافية، وإذا أُعملت احتمل الإعمال مؤونة الالتباس فلا وجه للزومها. وعبارة الجزولي فيه هكذا: "(إنَّ) المكسورة متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة" (الجرجاني، 2023م، صفحة 415/2).

وذهب أغلب النحويين إلى أنّ دخول اللام في خبر (إن) المخففة المهملة واجبًا؛ لكيلا تلتبس بأن النافية فأن زال اللبس جاز تركها ويزول اللبس، أما بقرينة لفظية، نحو: (إن زيدًا قائمٌ) فهنا عملت إن النصب في

الاسم وهذا يدل على أنها المخففة من الثقيلة وليست النافية، أو بقرينة معنوية، نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانَتْ كرامَ المعادنِ

(الطرماح بن حكيم، 1994م، صفحة 280)

فالمقام هنا مدح فيمتنع أن تكون (إن) نافية وإلّا أنقلب المدح ذمًا (ابن السراج، الأصول في النحو، صفحة 235/1) (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2008م، صفحة 468/2) (الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، 1986م، صفحة 378) (ابن القيم، 1954م، صفحة 250/1) (الغلاييني، 1993م، صفحة 322/2).

وقد جعل ابن يعيش (ابن يعيش، 2001م، الصفحات 548-549)، وأبو حيان (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 132/5)، دخول اللام على خبر (إن) جائزًا، سواء أكانت عاملة أم مهملة فيجوز عندهم أن نقول: (إن زيدًا لقائمٌ)، في حين جعل أبو الفداء(732هـ) دخول اللام على خبر(إن) العاملة واجبًا، إذ يقول: "ويلزمها أيضا هذه الّلام عند عملها، وإن لم تشتبه بالنافية حينئذ طردًا للباب نحو: إن زيدًا لقائم" (صاحب حماة، 2000م، صفحة 97/2).

أما الكوفيون؛ فيرون أنّ اللام بمعنى (إلّا)؛ لأنّ (إن) عندهم نافية، وليست مخففة فالتقدير عندهم في جملة (إن زيدًا قائمٌ) هو (ما زيدٌ الّا قائم)، ويرى ابن يعيش أن هذا الكلام غير صحيح؛ لكون اللام لا تكون بمعنى (إلّا) فكما لا يصح أن نقول: (قام القوم لزيدًا) فكذلك هنا؛ فاللام عنده مؤكدة دخلت لمعنى التأكيد ولزمت للفصل بينها وبين (أن) النافية (ابن يعيش، 2001م، صفحة 549/4)، ووافقه في ذلك ابن مالك فيرى أنّ اللام لو كانت بمعنى (إلّا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛

لأنها أنص على النفي من (إن) فكان يقال: لم يقم لزيد، بمعنى لم يقم إلا زيد،، وفي عدم ذلك دليل على أنّ اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد (ابن مالك ج.، 1990م، صفحة 35/2).

وبعد تتبع آراء العلماء، يتبين إلى أنّ ما ذهب إليه ركن الدين الجرجاني، وأغلب جمهور النحويين هو الصواب، إذ أن اللام تدخل على خبر(إن) المخففة إذا وقع لبسٌ في الجملة، أما إذا رفع اللبس وظهر المقصود فلا يلزم عندئذٍ دخولها – اللام-، وأما من قال بوجوب دخول اللام على خبر (إن) سواء أكانت عاملة أم مهملة؛ فلا داعي له لظهور المقصود عند إعمالها فلا تلتبس بأن النافية، وأما توجيه الكوفيين بأن اللام بمعنى (إلّا) فهو غلطٌ، بشهادة الفراء وهو إمام أهل الكوفة (ابن مالك ج.، 1990م، صفحة 35/2).

ثالثًا: العلة النحوية في عمل (كأنْ) المخففة:

ذهب البصريون وأغلب النحويين إلى أن (كأن) المخففة تكون عاملة؛ وذلك تشبيهًا لها بفعل قد حذف بعض حروفه، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا على الأكثر، وقد يكون ظاهرًا لكن على قلة (سيبويه، 1988م، صفحة 164/3) (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2003م، صفحة 161/1) (ابن مالك ج.، 1990م، صفحة 45/2) (المرادي، 1992م، صفحة 574) (الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، 1433هـ، صفحة 157)، نحو قول الشاعر:

كأن وريديه رشاءا خُلبِ (العجاج، 1995م، صفحة 169)

ويقول بعضهم أنَّ سبب عملها هو: "وأما (كأن) فإنما لزم عملها لأنه لم يحفظ ولايتها للفعل في موضع، وهي تعمل في الظاهر والمضمر مضمر الشأن وغيره؛ لأنها أقوى من (إن) في العمل لتغييرها معنى الابتداء،

وإحداثها معنى لم يكن، وأشبهت الأفعال، فلهذا أعلموها، وأيضًا فإنها وإن اختلت بالحذف فالكاف زائدة فيها، كأنها عوض، فلم تختل بالجملة" (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 173/5)، وقال آخر: "وَأما إعمالها فلبقاء ثَلَاثَة أحرف وَالْمعْنَى الْمُقْتَضى للاسم وهو التشبيه" (البغدادي، 1997م، صفحة 392/10).

أما الكوفيون (الأندلسي أ.، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 1278/3) (السيوطي، 1431هـ، صفحة 516/1)، والزمخشري (الزمخشري، 1993م، صفحة 398)، وأبو الفداء (صاحب حماة، 2000م، صفحة 99/2)، وغيرهم (الغلاييني، 1993م، صفحة 327/2)، ذهبوا إلى عدم إعمالها؛ لزوال مشابهتها للفعل، وحمل ابن يعيش، قول الزمخشري على عدم اعمالها ظاهرًا؛ وذلك لنقص لفظها بالتخفيف، ويكون اسمها مضمرًا لذلك لم يظهر عملها (ابن يعيش، 2001م، صفحة 567/4)، ويقول أبو الفداء: "وتخفف فتلغى على الافصح لكونها أضعف من أنَّ" (صاحب حماة، 2000م، صفحة 99/2)، ويرى الجرجاني أن (كأن) تأتي على وجهين:

الوجه الأول: أنها مركبة من الكاف + أنْ المخففة، والعمل مسندٌ لـ(أن المخففة) ففي هذه الحالة تلغى – كأن- لضعف دلالتها ولفظها؛ وذلك لأنها قد امتزجت بمعنى الكاف ولفظها.

والآخر: أنها تكون كلمة واحدة (كأن) وحينئذٍ تكون عاملة، لسببين؛ الأول: أنها وضعت للتشبيه والتشبيه يقتضي وجود طرفين، فعملت فيهما على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والآخر: بقاء دلالتها واستناد العمل إليها، يقول الجرجاني: " وإنما كُثر الإلغاء فيها لضعف مدلولها ولفظها بسبب امتزاجهما بمدلول الكاف ولفظها؛ هذا إن قلنا: إن العمل مسندٌ إلى (أنْ)،

وأمّا إذا قلنا: إن العمل لـ(كأنْ) المركبة وإنما عملت لكونها للتشبيه والتشبيه اقتضاء طرفين فعملت فيهما، لم نقل بإلغائها بل بعملها في ضمير الشأن؛ كما قلنا في (أنّ) لبقاء مدلولها، الذي استند العمل إليه" (الجرجاني، 2023م، صفحة 420/2).

ومما سبق يتبين أنّ (كأن) تكون عاملة وأسمها لا يكون إلّا ضمير الشأن، إلا أنني أرى أن علّة العمل لا تعود إلى كونها أداة تشبيه فحسب، كما قال الجرجاني، بل إلى ما ذهب إليه البصريون من كونها تشبه فعلًا حُذف بعض حروفه، فتوافرت فيها شروط العمل من جهة اللفظ والتركيب، لا من جهة المعنى وحده، وهذا التعليل أدق؛ لأنه يراعي الجانب التركيبي، بخلاف تعليل الجرجاني الذي بنى الإعمال على دلالة التشبيه وحدها، وهو ما لا يكفي لتفسير استمرار العمل بعد التخفيف.

المسألة الرابعة: العلة النحوية في جواز إلغاء (ظنَّ) عند التوسط أو التأخير:

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأولى إلغاء الفعل (ظنَّ) عند التأخر؛ وعلتهم جميعًا في ذلك أن الفعل ازداد ضعفًا في التسلط على معموليه في التأخير، وأما علتهم في إلغائه متوسطًا – الفعل ظنَّ –؛ لأن الكلام في الجملة بدأ بالاسم، فحُمل من أول الأمر على أنه يقين، ولم يكن في الكلام لفظ الشك، فبقيت الجملة على لفظها قبل دخول الشك، لتراخي الفعل عن أقوى أماكنه وهو صدر الجملة، وضعفه لوقوعه في وسطها، فضعف معنى الفعلية، وقوي معنى الابتداء (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2008م، صفحة 453/1) (ابن يعيش، 2001م، صفحة 329/4) (ابن الوراق، 1999م، صفحة 287) (الأنباري، أسرار العربية، 1999م، صفحة 130)

(العكبري، 1995م، صفحة 249/1) (ابن الخشاب م.، 1972م، صفحة 154).

ويرى الأخفش أنّ إلغاء الفعل (ظنَّ) عند التوسط أو التأخر، يكون بحسب قصد المتكلم، بمعنى إذا ابتدأت الجملة لتخبر بالشك أعملت الفعل سواء أكان متقدمًا، أم متوسطًا، أم متأخرًا، وإذا بدأت الجملة وأنت تريد اليقين، ثم يدركك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين، رفعت وابتدأت (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 54/6)، وتابعه في ذلك ابن درستويه، وابن كيسان (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، صفحة 54/6).

أما الجرجاني فيرى أنّ (ظنَّ) إذا توسطت أو تأخرت أُلغي ما كان لها من العمل – نصب مفعولين -؛ لضعف عمل الفعل عند تأخره أو توسطه، لذلك جاز رفع معمولي (ظنَّ) على الأصل من كونهما مبتدأ وخبر، والدليل على ضعف عمل الفعل إذا تأخر، هو جواز تقوية المفعول بحرف الجر، وإعمال (ظنَّ) عند التوسط أحسن من الإلغاء؛ لكون الفعل يبقى متعلقًا بالمعمول الثاني؛ لكن لا يجوز إعمال الثاني دون الأول؛ لئلا يبقى الفعل بدون مفعوله الأول وهذا ممتنع، فيقول: "أن مفعوليه هما المقصودان بالذات وعمدتان فاقتضيا الرفع بذلك إلا أنه لما اقتضاهما الفعل وتعلّق بهما عمل فيهما لحصول مقتضى العمل، وحيث ضعف التعلق بالتأخر أو التوسط جاز ترجُّح جانب الرفع، ومما يدلُّك على أن الفعل يضعف عمله بالتأخر أنه إذا أخّر عن مفعوله جوّز تقويته بحرف الجرّ؛ كقولهم: (لزيدٍ ضربت)...، قال الشاعر في الإلغاء:

أبالأراجيزِ يا بنَ اللُّؤم توعدني وفي الأراجيزِ – خِلتُ – اللؤمُ والخورُ

وتقول: (زيدٌ مقيمٌ ظننتُ) بالإلغاء والإعمال.

واعلـم أن الإعمـال عنـد التوسـيط أحسـن مـن الإلغـاء؛ لأن الفعـل وإن ضعُف بالنسبة إلى مفعوله الأول لكن بقي تعلّقه كما كان بالنسبة إلى الثاني، فأن قلت: فهلّا يجوز إلغاؤه بالنسبة إلى الأول دون الثاني؟ قلت لا يجوز لئلّا يبقى الفعل بلا مفعوله الأول، وذا ممتنع" (الجرجاني، 2023م، صفحة 320/2).

يتضـح ممـا سـبق إن الفعـل (ظـنَّ) يجـوز أن يُلغـى إذا توسـط أو تـأخر؛ وذلك لأنّ الجملة مبدوءة بالاسم وهذا يدل على اليقين ولا مجال للشك، وكان الفعل ضعيف في العمل لتأخره عن معموله.

المسألة الخامسة: العلة النحوية في عدم جواز دخول اللام على خبر (لكنّ):

يرى جمهور النحويين عدم جواز دخول اللام على خبر(لكنّ)، وعلتهم في ذلك؛ أنّ اللام تتنافر مع (لكن) من ناحية المعنى؛ إذ (اللام) للابتداء ولها الصدارة في الكلام ولا تفتقر إلى كلام قبلها، و(لكن) للاستدراك وتفتقر إلى كلام قبلها فلا ابتداء فيها هذا من جهة القياس، وأما السماع فلم يرد إلا في بيت واحد لم ينسب إلى قائل معين ولا يعرف حتى أوله فيحكم بشذوذه وندرتـه (ابـن جنـي، سـر صـناعة الإعـراب، 2000م، صـفحة 55/2) (الزمخشري، 1993م، صفحة 392) (ابن الأثير، 1420هـ، صفحة 544/1) (العكبـري، 1995م، صـفحة 217/1)، وتـابعهم فـي ذلـك ركـن الـدين الجرجاني بأن لام الابتداء لا تدخل على خبر (لكنّ)؛ لتنافي دلالتهما، فاللام تفيد انفصال الكلام عما قبلها، و(لكنّ) عكسها، إذ يقول: "أنّ اللام تستدعي انفصـال الكـلام عمـا قبلـه و"لكـن" تسـتدعي اتصـاله بمـا قبلـه وهمـا يتنافيـان فوجب ألا يجامعها أيضًا، لكن ورَد ذلك من قوله:

ولكنَّني من حبّها لعميدُ

فوجب أن يؤول؛ وأوّلوه بأن أصله: (لكن إنني) ثم نقلت حركة الهمزة إلى نون (لكن)، وحذفت الهمزة فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت إحداها وأدغمت الأولى في الثانية، ويجوز ذلك لأنهم اتفقوا على أنَّ قوله تعالى في الكهف: (لكِنَّا هُوَ اللَّهُ)؛ أصله: ((لكن أنا هو الله)) فخفف كما قلناه" (الجرجاني، 2023م، صفحة 414/2).

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز دخول اللام على خبر لكنّ؛ لأنّ (لكنّ) عندهم مركبة من (لا وإنّ) زيدت عليهما (الكاف)، وكذلك لوروده في السماع كالبيت السابق (العكبري، 1995م، صفحة 217/1) (ابن يعيش، 2001م، صفحة 534/4) (ابن عقيل ب.، 1980م، صفحة 322/1).

يتضح مما سبق أنّ ما ذهب إليه ركن الدين الجرجاني وجمهور النحويين هو الراجح والأولى؛ لأنّ دخول اللام على خبر (لكنّ) نادر وشاذ سماعًا وقياسًا؛ لأنه لو كان قياسًا لوجد في السماع كثيرًا لكنه لم يرد إلا في هذا البيت الشعري (سلمان، 2019، صفحة 194)، "وذلك لأن القلة والكثرة لا تُعد في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه؛ فأمّا إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض؛ فلا يندفع بالقلة والعكس صحيح" (الشاطبي، 2007م، صفحة 346/2) (سلمان، 2019، صفحة 194).

الخاتمة:

بعد تتبع آراء ركن الدين الجرجاني في كتابه سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، يتضح لنا مدى الفكر اللغوي والنحوي الذي امتاز به الجرجاني، وحرصه على ربط القواعد النحوية بأصولها المنطقية واللغوية، ولم يكن رأيه مجرد نقل عما سبقه من النحويين بل تعدى ذلك إلى إبداء رأيه والاجتهاد في تفسير القاعدة النحوية وما تقتضيه الحكمة العقلية، إذ

اعتمد الجرجاني في تعليلاته على منهج عقلي دقيق، إذ يربط بيان القاعدة النحوية بما يتفق مع العقل وما يرتضيه، وأنه لم يكن يرجح رأي أحدًا من العلماء إلا إذا صح عنده واختاره بعد تقديمه للأدلة السماعية والقياسية لكل حكم نحوي، وبهذا يكون الجرجاني قد جعل النحو قريبًا إلى أذهان المتعلمين، ويؤكد أن القواعد النحوية ليست اعتباطية، بل نابعة من طبيعة اللغة العربية نفسها، وبذلك يمكن القول إن الجرجاني قدّم نموذجًا مميزًا لفهم النحو العربي القائم على التعليل والتفسير، مما يعكس مكانته في تأريخ الدرس النحوي.

المصادر والمراجع

أبرار طالب سلمان. (2019). النادر من الوجوه النحوية عند ابن هشام الأنصاري. بغداد: كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد.

ابن هشام الأنصاري. (1433هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى (المجلد 6). (محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، المحرر) قم - إيران.

ابن هشام الأنصاري. (1986م). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (المجلد 1). (عباس مصطفى الصالحي، المحرر) دار الكتاب العربي.

أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي. (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (المجلد 1). (عبد المجيد قطامش، المحرر) مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

أبو البركات الأنباري. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (المجلد 1). المكتبة العصرية.

أبو البركات الأنباري. (1999م). أسرار العربية. دار الأرقم بن أبي الأرقم.

أبو البقاء العكبري. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. (عبد الإله النبهان، المحرر) دمشق: دار الفكر.

أبو الحسن علي ابن الوراق. (1999م). علل النحو (المجلد 1). (محمود جاسم محمد الدرويش، المحرر) السعودية: مكتبة الرشد.

أبو العرفان محمد الصبان. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (المجلد 1). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (2000م). سر صناعة الإعراب. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (1952م). الخصائص. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو الفداء عماد الدين صاحب حماة. (2000م). الكناش في فني النحو والصرف. (رياض بن حسن الخوام، المحرر) بيروت- لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

أبو بكر محمد ابن السراج. (بلا تاريخ). الأصول في النحو. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد 1). (رجب عثمان محمد، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي. (بلا تاريخ). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (المجلد 1). (حسن هنداوي، المحرر) دمشق: دار القلم.

أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. (1974م). شرح أبيات سيبويه. (محمد علي الريح هاشم، المحرر) القاهرة- مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. (2008م). شرح كتاب سيبويه (المجلد 1). (أحمد محسن مهدلي، وعلي سيد علي، المحرر) بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو علي الفارسي. (1969م). الإيضاح العضدي (المجلد 1). (حسن شاذلي فرهود، المحرر) الرياض.

أبو علي الفارسي. (2002م). المسائل العسكريات في النحو العربي. (علي جابر المنصوري، المحرر) الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

أبو محمد عبد الله ابن الخشاب. (1972م). المرتجل في شرح الجمل. (علي حيدر، المحرر) دمشق.

أحمد بن الحسين ابن الخباز. (2007م). توجيه اللمع. (فايز زكي محمد دياب، المحرر) مصر: دار السلام.

الحسن بن قاسم المرادي. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني (المجلد 1). (فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المحرر) بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

السيد أحمد الحسيني. (1414هـ). تراجم الرجال. قم - إيران: مجمع البحوث الإسلامية.

السيد محسن الأمين. (1983م). أعيان الشيعة. (حسن الأمين، المحرر) بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الطرماح الطرماح بن حكيم. (1994م). ديوان الطرماح (المجلد 2). (عزة حسن، المحرر) بيروت- لبنان: دار الشرق العربي.

بهاء الدين ابن عقيل. (1980م). المساعد على تسهيل الفوائد. (محمد كامل بركات، المحرر) دمشق: دار الفكر.

جلال الدين السيوطي. (1431هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (عبد الحميد هنداوي، المحرر) مصر: المكتبة الوقفية.

جمال الدين ابن مالك. (1990م). شرح تسهيل الفوائد. (عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان.

جمال الدين محمد ابن مالك. (1982م). شرح الكافية الشافية. (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

رؤبة العجاج. (1995م). ديوان العجاج (المجلد 2). (عزة حسن، المحرر) بيروت - لبنان: دار الشرق العربي.

شمس الدين ابن الصائغ. (2004م). اللمحة في شرح الملحة. (إبراهيم بن سالم الصاعدي، المحرر) السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ضياء الدين ابن الأثير. (1420هـ). البديع في علم العربية (المجلد 1). (فتحي أحمد علي الدين، المحرر) السعودية: جامعة أم القرى.

عبد القادر البغدادي. (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (المجلد 4). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الله ابن عقيل. (1429هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد 1). (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) قم - إيران: دار الغدير للطباعة والنشر.

عبد الله بن يوسف الجوجري. (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (المجلد 1). (نواف بن جزاء الحارثي، المحرر) المدينة المنورة- السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

عمر رضا كحالة. (1961م). معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

عمرو بن عثمان سيبويه. (1988م). الكتاب. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

مازن المبارك. (1965م). النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها. المكتبة الحديثة.

محمد خير الحلواني. (2011م). أصول النحو العربي. المغرب: أفريقيا الشرق.

محمد بن أبي بكر ابن القيم. (1954م). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. (محمد بن عوض السهلي، المحرر) الرياض: أضواء السلف.

محمد بن الحسن الأندلسي. (1435هـ). طبقات النحويين واللغويين (المجلد 2). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) دار المعارف.

محمد بن سلام الجمحي. (1431هـ). طبقات فحول الشعراء. (محمود محمد شاكر، المحرر) جدة: دار المدني.

محمد بن علي الجرجاني الجرجاني. (2023م). سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية. (مصطفى محمود أبو السعود، المحرر) القاهرة - مصر: المكتبة الخيرية.

محمد بن عمر الزمخشري. (1993م). المفصل في صنعة الإعراب (المجلد 1). (علي بو ملحم، المحرر) بيروت: مكتبة الهلال.

مصطفى الغلاييني. (1993م). جامع الدروس العربية (المجلد 28). بيروت: المكتبة العصرية.

موفق الدين عبد الله ابن الخشاب. (1972م). المرتجل في شرح الجمل. (علي حيدر، المحرر) دمشق.

هبة الله بن علي ابن الشجري. (1991م). أمالي ابن الشجري. (محمود محمد الطناحي، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

يعيش بن علي ابن يعيش. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. (إميل بديع يغقوب، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.